كليه الحقوق
قسم فلسفة القانون وتاريخه

معالم النظم الإدارية والقضاء
في
مصر الفرعونية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث
عمر علاء الدين عمر أحمد

تحت أشراف /

الأستاذ الدكتور / محمود عز العرب السقا
أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه بكلية الحقوق _ جامعة القاهرة _رحمه الله عليه .

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور / محمد على محجوب
أستاذ الشريعة الإسلامية _كليه الحقوق _ جامعة عين شمس
" رئيساً "

الأستاذ الدكتور / صبري محمد السنوسي محمد
أستاذ القانون العام_ عميد كليه الحقوق _ جامعة القاهرة
" مشرفاً و عضواً "

الأستاذ الدكتور / السيد عبد الحميد فوده
أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه _عميد كليه الحقوق _ جامعة بنها
"عضواً "

الاستاذ الدكتور / علاء الدين سعد خطاب موسى
أستاذ فلسفه القانون وتاريخه المساعد_ بكليه الحقوق جامعه حلوان ، والمنتدب للتدريس بكليه الحقوق جامعه القاهرة .
"مشرفاً وعضواً "

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيم

{ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ}

صدَقَ الله العَظِيم

سوره آل عمران : الآية ٧٣

الإهـــــــــــداء .....

أهدى هذا العمل المتواضع

إلي والدتي ،

والدي ،

زوجتي ،

أولادي ،

وأساتذتي الكرام في جميع المراحل وحتى نهاية العمر.

شكر و تقدير

لقد حث الله – سبحانه وتعالي – عباده علي الاعتراف بفضل الآخرين ، وحسن صنيعهم ، فقال تعالي _{وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ}_صدق الله العظيم ، كما حث رسول الله – صلي الله عليه وسلم – المسلمين علي شكر من يسدي إليهم معروفاً أو يقدم لهم عوناً ، فقال صلي الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله ".

وانطلاقاً من هذا التوجيه الرباني وذلك الإرشاد النبوي ؛ فإني أتقدم بجزيل الشكر وعظيم العرفان لأستاذي وقدوتي ، ومثلي الأعلى ، **أستاذ الأجيال الأستاذ الدكتور / محمود السقا ،** أستاذ ورئيس قسم فلسفه القانون وتاريخه بكلية الحقوق _ جامعة القاهرة "رحمه الله عليه"، الذي تفضل سيادته بقبول الإشراف علي رسالتي ، وما لبث أن علمني بعلمه الغزير ، وأرشدني بفكرة المستنير ، وغمرني بفضلة الكبير ، وأمدني بآرائه الثاقبة ، وأحاطني برعايته الشاملة ، وأثر فىّ بخلقة الدمث ، فتحول هذا البحث من فكرة عابرة إلي رؤية واضحة ، ومن كلمة موجزة إلي رسالة مفصلة ، فالله عز وجل أسأل أن يجزى له المثوبة ، وأن يرفع له المقام ، ، وأن يبارك فى علمه ، وأن يجزيه عني وعن العلم وطلابه خير ما جازي عالماً عن متعلم .

فالعلماء ورثة الأنبياء .

وأتشرف بفيض من الشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذنا :

الأستاذ الدكتور / محمد على محجوب .

أستاذ الشريعة الإسلامية _كليه الحقوق _ جامعه عين شمس .

كما أتوجه بأسمى معانى الشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذنا :

الأستاذ الدكتور/ صبري محمد السنوسي محمد .

أستاذ القانون العام _عميد كليه الحقوق _ جامعه القاهرة .

كما أزجي الشكر الجزيل والثناء الجميل إلى أستاذنا :

الأستاذ الدكتور/ السيد عبد الحميد فوده .

أستاذ ورئيس قسم فلسفه القانون وتاريخه _عميد كليه الحقوق _ جامعه بنها .

كما أزجي الشكر الجزيل والثناء الجميل إلى أستاذنا :

الأستاذ الدكتور/ علاء الدين سعد خطاب موسي .

أستاذ قسم فلسفه القانون وتاريخه المساعد بكليه الحقوق _ جامعه حلوان ، والمنتدب للتدريس بكليه الحقوق جامعه القاهرة .

فالشكر موصول أيضاً لكل من أمدني بنصيحة ، أو أوحي لي بفكرة ، أو ذلل لي عقبة ، أو قدم لي معونة .

الباحث

في حياة

كل أمـــــة

ميلاد و وفاه

وبينهم تاريخ

فأحسنوا التاريخ ،،،،،

مـقدمـــة

أولا: موضوع البحث :

النظم الإدارية هذه النظم التي بمجرد الاستماع إليها تذهب عقولنا إلي عالم نظم القانون العام ، ونظام الحكم الذي يحكم البلاد وأولهم النظام الإداري ، وأيضا الوظيفة العامة وأهميتها وأهدافها ، والموظف العام والإطار القانونى لتعيينه وترقيته وتأديبه علاوة علي حقوقه وواجباته .

والوزارات المختلفة في الدولة ، والتى يعمل بداخلها موظفين يباشرون العمل المنوط لهم والأقاليم والتي يحكمها حاكم لكل إقليم يكون هو الرئيس الأعلى له في كافة الشئون وخاصة الشئون الإدارية .

وسلطات الرئيس الأعلى للبلاد الإدارية حتى يتم التوقف علي معالم النظم الإدارية لأي دولة ، وكذا سلطات الرئيس الأعلى للبلاد وكافة الوزراء وحكام الأقاليم .

حيث توجد علاقة مباشرة وسريعة بين ظروف أي مجتمع ونظامه الإداري ، فالكل يعلم أن الظروف الاجتماعية والإدارية لأي دولة تتأثر بشكل سريع بالظروف السياسية ونظام الحكم .

وكلما حدث الاستقرار السياسي والعدل الاجتماعي للدولة أنعكس ذلك بدورة علي كل جوانب الحياة فيها ، وأول ما يعبر عن هذا الانعكاس لتأثير الحياة السياسية والاجتماعية علي الحياة الاقتصادية والإدارية هو أداء وكفاءة الجهاز الإداري للدولة .

حيث يزدهر الجهاز الإداري للدولة ويرتفع معدل نشاطه وأداؤه كلما حدث استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي ، والعكس فالتوتر السياسي يؤثر بالسلب علي كافة جوانب الحياة والتي تهم جميع أفراد الشعب لأي دولة علاوة علي كافة النواحي الإدارية للدولة .

وأول مرآه يمكن أن تعبر عن هذه السلبية هي الحكومة أي الجهاز الإداري للدولة.

ومن هنا تنظر كل الدول علي النظم الإدارية بما تحتويه من جهاز حكومي وأقاليم ومرافق عامة ، بأهمية خاصة واهتمام بالغ الأهمية في تطوير النظم الإدارية لأي دولة ، مما يؤكد علي

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	١
الفصل التمهيدي **ماهية النظم الإدارية والقضاء في مصر الفرعونية**	٧
تمهيد وتقسيم	٩
المبحث الأول: ماهية النظم الإدارية والقضاء في مصر الفرعونى.....	١٠
أولا: ماهية النظم الإدارية	١٠
ثانيا : ماهية القضاء	١٣
المبحث الثاني : العصر الفرعوني.....	٢٠
الباب الأول **نظام الحكم والإدارة في مصر الفرعونية "النظم الإدارية"**	٢٦
تمهيد و تقسيم	٢٨
الفصل الأول : نظام الحكم والإدارة في مصر الفرعونية	٣٠
المبحث الأول : المركزية الإدارية.....	٣١
المطلب الأول : المركزية الإدارية في مصر الفرعونية	٣٢
المطلب الثاني : مسئولية الدولة.....	٣٤
المبحث الثاني : نظريه الحق الإلهي للفرعون.....	٣٦

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : الحق الإلهي للفرعون	٣٧
المطلب الثاني: سلطات الدولة جميعا بحوزة الملك(التشريعية والتنفيذية والقضائية).....	٤٠
المطلب الثالث : السلطات الأخرى	٤٦
أولا : السلطة الدينية	٤٦
ثانياً : القيادة العسكرية.....	٤٧
المبحث الثالث : ضوابط سلطات الملك وعدالتها من عدمها.....	٤٨
المطلب الاول : ضوابط سلطات الملك.....	٤٩
أولا : العدالة.....	٥٠
ثانياً : الخير السائد "الإلهة حورس".....	٥١
ثالثاً : العقيدة الدينية.....	٥٢
رابعاً : العقاب بعد الوفاه.....	٥٣
خامساً : احترام العرف و القانون.....	٥٤
سادساً: وجود مراكز قوه في البلاد.....	٥٥
المطلب الثاني : مصر الفرعونية دوله مدنيه.....	٥٦
أولا : مدنيه الدولة الفرعونية.....	٥٦
ثانياً : ملكيه الملك لأرض مصر.....	٥٨
ثالثاً : الملك بين كونه عادلاً أم ظالماً.....	٦٠
المطلب الثالث : سمات الحكم وحقوق الشعب.....	٦٢

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني : الجهاز الإداري للدولة	٨١
المبحث الأول : رؤساء الجهاز الإداري.....	٨٢
المطلب الأول : الملك.....	٨٣
المطلب الثاني : الوظائف الإشرافية (الرقابية)	٨٩
أولا : الوزير.....	٩٠
ثانياً : مجلس العشرة الكبار.....	٩٨
ثالثاً : كاتمو اسرار الملك.....	١٠٢
رابعاً : كبار رجال الدولة (كبار الموظفين)	١٠٤
المبحث الثاني : الجهات الحكومية	١١٢
المطلب الأول : الدواوين والإدارات الحكومية.....	١١٥
المطلب الثاني : نظام الحكم والإدارة في الأقاليم	١٣٤
أولا : الأقاليم	١٣٦
ثانياً : حاكم الإقليم	١٣٧
ثالثاً : تعيين حاكم الاقليم واختصاصاته	١٣٩
رابعاً : سمات حاكم الإقليم	١٤١
خامساً : نظام الحكم المحلي	١٤٤
سادساً : مجالس الأعيان	١٤٥
سابعاً : تحليل الحكم المحلي في مصر الفرعونية.....	١٤٧

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث : الوظيفة العامة (الموارد البشرية الحكومية)	١٥١
المطلب الأول : مصطلحات أساسية للوظيفة العامة	١٥٢
المطلب الثاني : الموارد البشرية الحكومية (الموظفين)	١٥٣
المطلب الثالث : النظام القانوني للوظيفة	١٥٤
أولا : موظفو الإدارات الحكومية	١٥٥
ثانياً : الشروط العامة للتعيين في الوظيفة العامة	١٥٧
ثالثاً : طريقة تعيين الموظف.....	١٦١
المطلب الرابع : المسار الوظيفي	١٦٢
أولا : التعيين.....	١٦٣
ثانياً: الترقية	١٦٤
ثالثاً : التدرج الوظيفي	١٦٦
رابعاً : درجات الموظفين	١٦٧
خامساً : حقوق وواجبات الموظف.....	١٧٢
سادساً : تأديب الموظفين بالدولة	١٨١
الباب الثاني **القضاء في مصر الفرعونية**	١٩١
تمهيد وتقسيم.....	١٩٣
الفصل الأول : المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي.....	١٩٤

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول : سمات القضاء	١٩٥
المطلب الأول : المساواة أمام القضاء	١٩٧
المطلب الثاني : مجانية القضاء	٢٠٥
المطلب الثالث : التقاضي علي درجتين	٢٠٧
المطلب الرابع : تأرجح القضاء بين الطابعين المدني والديني.....	٢٠٨
المبحث الثاني : رجال القضاء	٢١١
المطلب الأول : القضاة	٢١٢
المطلب الثاني : طرق اختيار القضاة	٢١٥
أولا : تعيينات القضاة	٢١٥
ثانياً : طريقة تعيين القضاة	٢١٧
المطلب الثالث : زي القضاة ومرتباتهم	٢١٩
المطلب الرابع : النظام القانوني لتأديب القضاة وجرائم العدالة	٢٢٠
أولا : تأديب القضاء	٢٢١
ثانياً : الجرائم الماسة بالعدالة.....	٢٢٣
المبحث الثالث : النظام الإجرائي للتقاضي (نظر الدعوي)	٢٢٧
المطلب الأول : النظام العام للتقاضي	٢٢٨
المطلب الثاني : إجراءات التقاضي.....	٢٣١
أولا : إجراءات الدعوي المدنية	٢٣١

الموضوع	الصفحة
ثانياً : إجراءات الدعوي الجنائية	٢٣٥
ثالثاً : نماذج عمليه للقضايا في مصر الفرعونية.....	٢٤٠
رابعاً : العفو عن الأحكام والتصالح	٢٤٢
الفصل الثاني : الهيئات القضائية	٢٥٠
المبحث الأول : الإدارات الرئيسية والتابعة لمنظومة القضاء.....	٢٥١
المطلب الأول : الإدارات الرئيسية لمنظومة القضاء	٢٥٢
المطلب الثاني : الإدارات التابعة لمحاكم (الإدارات القضائية)	٢٥٤
المبحث الثاني : القضاء	٢٥٦
المطلب الأول : القضاء العادي.....	٢٥٧
أولا : محاكم الأقاليم	٢٥٨
ثانياً : المحكمة العليا	٢٦٣
المطلب الثاني : القضاء غير العادي	٢٦٨
أولا : أنواع النظام القضائي.....	٢٦٩
ثانياً : القضاء غير العادي	٢٧٠
ثالثاً : القضاء الخاص	٢٨٠
المبحث الثالث : النظام القانوني للقضاء وضماناته	٢٨٦
المطلب الأول : النظام القانوني للقضاء	٢٨٧
المطلب الثاني : عدالة النظام القضائي وحقوق الإنسان	٢٨٩

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث : استقلال القضاء	٢٩٣
المطلب الرابع : إطار التجريم والعقاب في قضاء مصر الفرعونية.....	٢٩٥
أولا : نظام التجريم.....	٢٩٥
ثانياً : نظام العقاب	٣٠٠
المطلب الخامس : خصائص النظام القضائي في مصر الفرعونيه.....	٣٠٥
الخاتمة.....	٣١٠
النتائج.....	٣١٢
التوصيات.....	٣١٦
قائمة المراجع.....	٣١٨
الفهرس.....	٣٣٥

"مستخلص الرسالة"

تناولت هذه الرسالة معالم النظم الإدارية والقضاء في مصر الفرعونية ، حيث أورد **فصلها التمهيدي ماهية النظم الإدارية والقضاء** ، والتعرف على **العصر الفرعوني** وتقسيماته المختلفة ، **وتناول بابها الأول نظام الحكم والإدارة** عن طريق الشرح المستفيض **للنظم الإدارية** ، وذلك من خلال عرض نظام الحكم والإدارة ، والمركزية الإدارية ، وضوابط سلطات الملك ، ومدنيه الدولة الفرعونية ، وتناول سمات الحكم وحقوق الشعب ، والجهاز الإداري للدولة ، والموظف داخل الدولة الفرعونية ، وطريقه تعيينه وحقوقه وواجباته ، وتأديبه ، وكذا الأقاليم داخل الدولة وكيفيه إدارتها ، وتعيين و اختصاصات حاكم الإقليم ، **وتناول بابها الثاني عرض القضاء ونظامه وسماته** ، والقضاة وتعيينهم وحقوقهم وواجباتهم ، ونظام تأديبهم ، والجرائم الماسة بالعدالة ، والنظام الإجرائي لنظر الدعوى ، وإجراءات الدعوى المدنية والجنائية ، وطريقه تنفيذ الأحكام ، العفو عن الأحكام والتصالح فيها ، وتناول الهيئات القضائية ، والإدارات الرئيسية والتابعة لمنظومة القضاء ، وتناول القضاء العادي والقضاء غير العادي والقضاء الخاص ، والنظام القانوني للقضاء وضماناته واستقلاله ، وإطار التجريم والعقاب في قضاء مصر الفرعونية ، علاوة على خصائص النظام القضائي .